عائلة المخلوع وزبانيتها وبعض وقائع اغتصاب الاملاك الخاصة

صافي الياسري

-٤٩٦ألف دونم من اخصب الاراضي تستولي عليها عائلة المخلوع وزبانيتها.
-١٩٣٤ شخصاً من العائلة والمتنفذين هم المنتفعون منها.
-اغتصاب بساتين الكرادة والزوية بالارقام والتواريخ.
-بنات العائلة يتاجرن بالبساتين المغصوبه.
-عدي وقصي وعلي برزان وساجدة خير الله اكثرهم املاكاً في الكرادة والزوية.

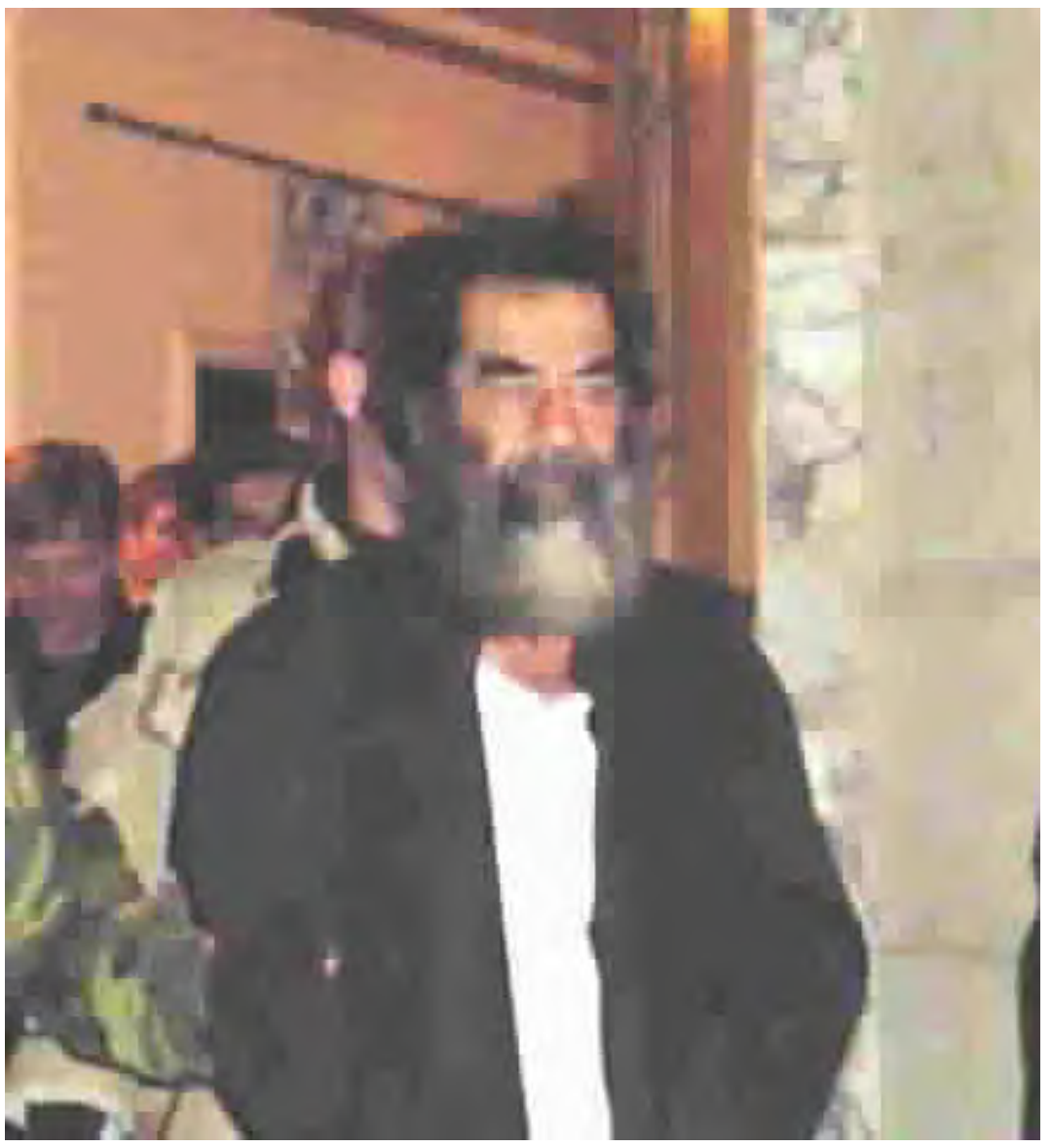

يسعى البعض بقصد او بدونه الى التركيز على صدام وجرائمه وانتهاكاته، دون التطرق الى دور عائلته وحاشيته وزبانيته من المتنفذين في الحرس الجمهوري الخاص والحزب وكبار المسؤولين في الدولة، وهم وان لم يكونوا قادرين على ممارسة ادوارهم الاجرامية دون ضوء اخضر من صدام الا ان ذلك لايعفيهم من الحساب والمساءلة وتحمل مسؤولية العديد من جرائم غصب اموال المواطنين بالقوة وبالتهديد، وغصب المال العام بشتى طرق الاحتيال والاختلاس والسرقة او الحصول عليه من دون وجه حق من خلال حملات التكريم التي كان بطلها صدام الذي انطبقت عليه المقوله المعروفة (اعطى ما لايملك ما لايستحق).

بالأرقام!

وتفيد مصادر مطلعة بالارقام! في وزارة الزراعة ان اجمالي مساحات الاراضي التي استولت عليها عائلة المخلوع واعضاء في نظامه بلغت ٤٩٦ ألف دونم، أما عدد المتنفعين منها فهو ١٩٣٤ شخصاً، وهو انتفاع غير قانوني، وتؤكد وزارة الزراعة ان هذه الاراضي هي افضل الاراضي الزراعية العراقية واحسنها موقعاً جغرافياً وتمتد لتشتمل على مختلف مناطق العراق، وقد اغتصبت بقرارات مما كان يسمى بـ(ديوان الرئاسة) الملغى، وكان وزير الزراعة الدكتور عبد الامير رحيمه العبود الذي تم تعيينه وزيراً للزراعة ضمن التشكيلة الوزارية الاولى التي شكلها مجلس الحكم قد اكد في كانون الاول عام ٢٠٠٣ ان هذه الاراضي ستعود ملكاً للدولة، لكن اجراءً تنفيذياً بهذا الشأن لم يحدث حتى الان ولم يعلن عنه.

ووزارة الزراعة تتحدث هنا عن اراضي الدولة وحسب أما الاراضي الزراعية التي كان يملكها اشخاص عراقيون واغتصبها افراد عائلة المخلوع والمتنفذون في نظامه، او اجبروا اصحابها على بيعها لهم بأبخس الاثمان فتلك لها حسابها الاخر.

ونحن هنا نأخذ نموذجاً لبعض وقائع اغتصاب العقارات في منطقتي الكرادة والزوية، ونترك المناطق الاخرى من بغداد وعموم العراق الى احاديث اخرى ولاسيما مقاطعة التاجيات والطارمية والراشدية صعوداً الى الموصل وشهرزور ومافيها من مزارع عائدة للسيدة الاولى!

وقائع وأدلة

لم تكن عائلة صدام تمتلك متراً واحداً في بغداد باستثناء خاله (حرامي بغداد) أو (الوالي المتسول) كما سماه بعض الصحفيين، فطلفاح استغل منصبه محافظاً لبغداد وبدأ عملية نهب واسعة لاراضي بغداد ثم اشترى بعض العقارات فيها ومنها عمارة القادسية في الشورجة التي غصبت من عائلة عراقية سافرت الى ايران تحت ذريعة كونها من التبعية الايرانية، واستمر طلفاح ينهب ويغتصب ذات اليمين وذات الشمال وكانت احدى وسائله جمعية المحاربين القدماء حتى فاحت رائحته بشدة واعترض على سلوكيته بعض اصحاب الرأي والنفوذ من اجنحة العائلة الحاكمة الاخرى التي تمت الى أحمد حسن البكر بصلة.

لكن الامر اختلف تماماً بمجرد ان تسنم صدام حسين منصب الرئيس واعتلى سدة الحكم، فقد تكالب افراد العائلة على تحويل كل العراق الى مزرعة يقتسمون خيراتها وارضها وماءها وبساتينها ودورها واسواقها ومصانعها.

ونحن العراقيين نعرف جميعاً الطبيعة الشرسة والسلوك الارعن الذي لايردعه رادع اووازع من ضمير او اخلاق لعدي صدام حسين، لذلك لانستغرب مانسمعه عنه وما يحدثنا الكثيرون عن الطرق الاجرامية التي اغتصب بها املاكهم وعقاراتهم وبخاصة في مناطق الكرادة والزوية والجادرية على ضفتي دجله، وكذلك فعل قصي (شقيقه) غيرة ومجاراة، وحين اراد وضع يده على احد البساتين والاراضي الزراعية في منطقة الزوية التي تحمل الرقم ٣٥/٣٥٢ اكتشف ان علي حسن المجيد (كيمياوي) سبقه واستولى عليها من صاحبها الاصلي بابخس ثمن عندها اضطر قصي ان يدفع للغاصب الذي سبقه مبلغ ٢٣٧ مليون دينار ثمن الارض والبستان وهو مبلغ يقول عنه الخبراء في دائرة عقار الكرادة انه مبلغ تافه ولايساوي ثمن قيمة الارض والبستان، بينما كان علي حسن المجيد قد دفع مبلغ ٢٥ مليون دينار فقط لصاحبها الاصلي! وتسرب الى قصي من الحلقات الملتفة حوله مايفيد ان بستاناً ممتازاً في الكرادة سبق لهيفاء احمد حسن البكر ان استولت عليه بثمن بخس من اصحابه الاصليين ايام رئاسة والدها، فيساومها ويجبرها على قبول مبلغ ١١٥ مليون دينار والتنازل عن العقار المرقم ٣٧/٣٥٤ لتغادره هيفاء والدموع تسيل على خديها ناسية دموع اصحابه الاصليين الذين اجبروا على مغادرته فكما تدين تدان ومن المؤكد ان قصي لم يهنأ به كثيراً.

ثم البستان المرقم ٩/٣٦٧ زويه الذي اخذ (عنوة) والبستان ٣٢/٣٥٤ الذي وجد قصي ان ابن خاله الحمزه عدنان خير الله قد سبقه اليه فاسترضاه واخذه منه وقد صارت هذه المعلومات متداولة بين سكان المناطق المغصوبة وهم يروون حكايات حزينة عمن مات حزناً وكمداً لفقدانه أرضه وبستانه الذي زرعه شجرة شجرة وسقاها (ماي العين) كما يقول بعضهم ليراها تشتد وتكبر وتنمو وتثمر ليستولي عليها متجبر لاضمير ولا أخلاق له.

حصة ساجدة

أما امهما ساجدة خير الله فقد ركبت الموجة هي الاخرى وسارت مع المد باتجاه جرائم الاغتصاب، فقد استولت على بستان الحاج ناجي في الزوية بعد ان هددت الورثة سعدية رضا ناجي وفاضل سليم ناجي بالسجن في حال عدم الموافقة على اعطائها البستان والتنازل عنه لقاء مبلغ من المال لاقيمة له ولايساوي عشر قيمة البستان، وبتاريخ ٢٩/٧/ ٢٠٠١ روجت لها دائرة عقار الكرادة معاملة برقم ٢١٥ حول العقار رقم ٤/٣٤٥ زوية ودفعت ثمنا له مبلغاً يزيد على مليار دينار ويقول احد الدلالين ان قيمة هذا العقار الحقيقية هي أضعاف المبلغ المدفوع وقد حاولت بيعه بواسطة أحد الدلالين وهي خارج العراق ولكنها فشلت.

وفي سجلات دائرة عقارات الكرادة- الزوية عدد كبير من العقارات باسم اولاد برزان ابراهيم التكريتي الاخ غير الشقيق للدكتاتور المخلوع ويلاحظ المطالع لاوراق هذه السجلات التي تدرج رقم معاملة تحويل الملكية للعقار موضوع المعامله، كثرة التحويلات وعمليات البيع التي اجريت على العقار حتى نسي صاحبه الاصلي، الذي يمكنك وبكل يقين الاستنتاج بأنه اجبر على البيع او التنازل عن عقاره.

الملك!

أما علي برزان الذي قلنا انه واحد من كبار مالكي العقارات في المنطقة فيمكن تتبع المعاملات التالية التي اتمها في دائرة عقار الكرادة، فهذه معاملة بيع وقعها محمد وسجن برزان لأخيهما علي برزان مادتها قطعة ارض مشيد عليها هيكل لم يكتمل بناؤه ومنشآت اخرى وتحمل الرقم ١/٣٢٥ زوية وبقيمة ١٧٧ مليون دينار كما باع محمد وسجى أيضاً لشقيقهما علي العقار رقم ٢/٣٢٥ زوية بمبلغ ١٦١ مليون دينار وباعت له شقيقته نور حصتها من نفس العقار بمبلغ ١٦٥ مليون دينار.

وباع الاب برزان والعمة ثريا لعلي برزان العقار ٢/٣٣٤ زويه بقيمة ١٣٢ مليون دينار وباعت نور شقيقها علي العقار ٩/٣٦٧ في كانون الثاني ٢٠٠٢ بمبلغ ٨٦٠ مليون دينار بعد ان اشترته من قصي بمبلغ اقل نسبياً محققة ربحاً ببيعه الى شقيقها كي تلحق ببقية بنات ونساء العائلة اللواتي رحن يتاجرن بالعقارات المغتصبة ويراكمن ارصدة مالية فلكية من تجارات اخرى بضمنها العديد من المحرمات والممنوعات قانوناً.

ومن الواضح ان عمليات البيع والشراء كانت تتم في ظروف التضخم النقدي الجنوني وانهيار قيمة العملة العراقية المستمر الامر الذي الحق باصحاب العقارات التي باعوها افدح الضرر، فالاموال التي قبضوها ثمناً لعقاراتهم لم يتمكنوا من دفعها لشراء عقارات مماثلة او مقاربة أو حتى ابسط من عقاراتهم التي باعوها وبعد اشهر قليلة وجدوا انها لم تعد تساوي شيئاً فقتلتهم الحسرة والالم.

(حجم السرقات)

ونحن لن نتساءل عن ضخامة الاموال المتداولة لشراء هذه العقارات والبساتين والاراضي الزراعية فنحن نستطيع تخمين رقم مقارب للاموال المسروقة من خزائن الدولة العراقية والمال العام، ولن يتساءل معنا العراقيون عن مصدرها وكيفية الحصول عليها، فهم يعلمون تماماً انها تراكمت في جيوب هؤلاء وارصدتهم بوسائل غير شرعية ودون وجه حق، لكننا نثبت هنا انهم بالاضافة الى كل مخالفاتهم وجرائمهم لم يتركوا لعراقي فسحة تطل على شواطئ دجلة من جانبيه فقد استولوا على املاك العراقيين بابخس الاثمان ان كانوا قد دفعوا ثمناً اصلاً، فقد اجبر برزان احد اصحاب البساتين ان يدفع ماتراكم عليه من ضريبة تم رفع ارقامها بصورة مقصودة وباوامر من برزان نفسه، قبل ان يستولي على بستانه بثمن بخس لايساوي ربع مبلغ الضريبة الذي اضطر صاحب البستان الى الاقتراض لتسديده ليسقط ميتاً على باب دائرة عقار الكرادة بعد ان وقع عقد البيع أو صك التنازل من دون ثمن.

وقد تداولت عائلة المخلوع وزبانيتها هذه العقارات فيما بينهم وحرموا بيعها على سواهم، وهم يتصرفون بها وكأنها ارض توارثوها عن اجدادهم او انهم اشتروها بمادر عليهم عرق جبينهم من رزق حلال وليس بما اغتصبوه من خزائن العراقيين انفسهم من دون وجه حق، ليغتصبوا فيما بعد جنائنهم واراضيهم وبيوتهم.

نحن نعلم انه لم تقم حتى الان دعاوى لاسترداد هذه العقارات في المحاكم المختصة من قبل اصحابها الشرعيين او ورثتهم الذين اجبروا على بيعها او التنازل عنها، لكننا ندعوهم الى ان يتهيأوا لاقامة هذه الدعاوى، فما بني على باطل فهو باطل يقيناً.

اما بالنسبة لاراضي الدولة فنتمنى ان نرى قرار وضع اليد واستعادة هذه الاراضي قد وضع موضع التنفيذ لينتهي احساس العراقيين بالظلم وغمط الحقوق ولتوضع الامور في نصابها.

طلبة الموصل يتحدثون عن نتائج الانتخابات العراقية

الموصل / رعد الجماس

نتائج الانتخابات العراقية التي حبست أنفاس العراقيين ومن ورائهم العالم أجمع خلال الأيام الماضية للإطلاع عليها، كان لها وقعها الخاص في نفوس المواطنين لما لهذه الخطوة من أهمية كبيرة في رسم صورة مستقبل البلاد السياسي القادم، بعد ان رافق إجراءها ما رافقه من هواجس ومخاوف وتهديدات وتشكيك وإشاعات وغيرها ... (المدى) استطلعت آراء شرائح متعددة من أهالي مدينة الموصل ومنهم طلبتها حول هذه النتائج، ولاسيما أن المدينة خاضت هذه التجربة الجديدة بظروف استثنائية ميزتها عن بقية مدن العراق الأخرى ...

تفاؤل ...وأمل ...

دار محور استطلاعنا حول رأي المواطن بالنتائج التي تمخضت عنها الانتخابات .. وماذا يريد المواطن من السلطات الجديدة ؟

(الطالب قاسم محمود) كلية الآداب قال:

-نحن متفائلون بالمستقبل القريب الذي ينتظرنا بعد إعلان نتائج الانتخابات ولاسيما أن تحسناً ملحوظاً قد طرأ على المستوى المعاشي للمواطنين، لولا الظرف الأمني المتدهور الذي نرجو ان يتحسن هو الآخر في ظل مؤسسات الدولة الجديدة التي ستدار بأيد وطنية عراقية مؤلفة من جميع أطياف الشعب العراقي دون تمييز لكانت هناك نتائج اخرى، أن هذه السلطات ستدشن بالتأكيد حل جميع المشاكل والأزمات التي يعاني منها المواطنون كالأمن والكهرباء والنفط والبطالة المتفشية وغيرها، وقدر تعلق الأمر بتطور مستوى الدراسة وتحسن ظروفها، نطالب الجهات ذات العلاقة بالسعي الحثيث لتحسين أوضاع الطلبة بوجه عام وطلبة الأقسام الداخلية بوجه خاص التي هي دون مستوى الطموح ليتسنى لهم مواصلة دراستهم بنجاح وتفوق من دون أية متاعب.

(الطالب غانم زكي صالح) كلية الإدارة والاقتصاد قال:

-نتمنى ان تصبح للعراق حكومة قوية بمعنى الكلمة وتكون اسماً على مسمى وتقضي على كل مظاهر العنف والإرهاب من جرائم وقتل وتفجير وغيرها، وأن تكون لها هيبة وسلطان تستطيع معهما فرض كل قوانينها وقراراتها التي تطبق بعدالة على الجميع بلا استثناء وبما يكفل توزيع جميع المردودات الاقتصادية للبلاد على المواطنين لتعويضهم عما لحق بهم من حاجة وفقر خلال السنين العجاف التي مرت بهم ودفعت قسماً كبيراً إلى الهرب خارج البلاد للعمل وتامين مصدر للرزق، فيما امتهن بعض الباقين شتى الأعمال والمهن التي لا يتناسب بعضها مع إمكانياتهم وقابلياتهم أو الشهادات التي يحملونها من اجل توفير لقمة العيش لهم ولعوائلهم.

(الطالب احمد ناجي) كلية التربية قال:

-لقد انتظرنا نتائج الانتخابات بفارغ الصبر التي تقع مسؤولية فرزها أمانة في أعناق المسؤولين عنها باعتبارها المخرج الوحيد للعراق من جميع همومه ومشاكله المزمنة وفي مقدمتها الاحتلال الأجنبي الجاثم على صدور أبنائه، لذلك يجب على الحكومة الجديدة العمل للتخفيف عن هذا الشعب الذي عانى وقاسى كثيراً والذي قال كلمته الفصل في الانتخابات وأيد مواقف ساسته رغم كل ما اعترض سبيله من قتل وخوف ودمار، وهو يستحق وعن جدارة المسح على جراحه وتضميدها وتحقيق كل أحلامه وأمانيه بالحياة الحرة الكريمة.

أمنيات عديدة ...

(الطالب قاسم محمود) كلية الهندسة قال:

-ان الظروف التي تم فيها التصويت بمدينة الموصل كانت صعبة للغاية بسبب سوء الأحوال الأمنية التي حرمت الكثيرين من المشاركة بالانتخابات وأنا واحد منهم، ومع كل السلبيات والنواقص التي صاحبت العملية الانتخابية إلا أننا نرجو ان تحقق نتائجها الأهداف المرسومة لها بالعبور بالعراق نحو ضفة الأمان والاستقرار وإعادة بناءه التحتية في كل القطاعات والمجالات وخاصة البنى التحتية الإنسانية التي حاول الأشرار وأعداء العراق تخريبها وبث التناحر والفرقة بين صفوف العراقيين التي أثبتت وقائع الأحداث والأيام فشل وعقم تلك المحاولات الحاقدة.

اما زميله (الطالب احمد فتحي) فقد أضاف:

-نطالب السلطات المنبثقة عن الجمعية الوطنية بعدم السماح بتكرار أخطاء الماضي التي أضرت كثيراً بالبلد ومواطنيه كقضايا الفساد الإداري المستشري في الدوائر والمؤسسات الحكومية والتي نرجو ان تكون هناك خطط ودراسات جديدة تعمل على اجتثاث الفساد وإقصاء العناصر غير النزيهة منها، وخاصة الدوائر الحساسة والمهمة وذات المساس المباشر بحياة المواطنين ...

(الطالبة نغم هرمز) كلية الآداب قالت:

-ان النتائج التي أفرزتها الانتخابات كانت متوقعة، غير أنها أوقعت الظلم والإجحاف بحق بعض الشرائح التي حرمت من المشاركة في الاقتراع ومنها نحن المسيحيين القاطنين في قرى وأطراف الموصل الشرقية، ونتأمل ان لا تكون هذه النتائج مخيبة للآمال التي بنيت عليها وأن تحقق ما يصبو إليه المواطن العراقي من ضمان الحريات الشخصية لكل فئات الشعب العراقي بغض النظر عن الدين أو القومية أو العرق أو أية اعتبارات أخرى، وفيما يتعلق بحقوق الطلبة فإننا نرجو إيلاء هذه الشريحة اهتماماً كاملاً من قبل الحكومة والمسؤولين المعنيين باعتبارها اللبنة الأساسية لبناء مستقبل زاهر للبلاد وذلك من خلال توفير جميع مستلزمات الدراسة الأكاديمية الحديثة، وتهيئة أجواء دراسية مناسبة بعيدة عن القهر والتزمت، كما يجب تعويض ما حرم منه طلبة المعاهد والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى طيلة سنين طويلة كالبعثات والزمالات الدراسية خارج العراق ليتسنى لهم تعميق تجربتهم العلمية والتزود بالشهادات الأكاديمية العالمية التي ستعود بالنفع العام على البلاد.

تشكيك وتزوير ..

(الطالب محمد خضر) المعهد الفني قال:

-انا غير راضٍ عن هذه النتائج التي حامت حولها الشبهات والشكوك وكثر الحديث عن عمليات تزوير حصلت في صناديق الاقتراع الخاصة بمدينة الموصل، وإضافة بطاقات انتخابية مسروقة أو كتابة أسماء وهمية وغير ذلك من الإشاعات الأخرى التي لا تنبت من لاشيء، والمثل يقول (لا دخان بلا نار)، هذا فضلاً عن حرمان شرائح بكاملها وإعداد كبيرة من المواطنين من حقها المشروع بالتصويت في بعض أقضية ونواحي محافظة نينوى مما يرسخ افتراضية عدم النزاهة والسلبية في مجمل العملية الانتخابية وبالتالي فان نتائجها لا تمثل جميع المواطنين العراقيين وهذا بدوره سيفرز سلطات غير مخولة ولن تتمكن من إخراج العراق من أزماته وعقده الكثيرة وأهمها خروج القوات الغازية من أراضيه وتحريره منها.

اما (الأستاذ محمود خضير عكلة) احد تدريسي كلية الصيدلة فقد قال:

- لقد كنت من المؤيدين لتأجيل إجراء الانتخابات التي تمت في الثلاثين من كانون الثاني الماضي بسبب تدهور الأمن في عموم العراق ومدينة الموصل بشكل خاص وعدم تهيئة المواطن نفسياً لخوضها، فضلاً عن ظروفه وأزماته الحياتية المتلاحقة والتي حولت اهتمامه اليومي نحو حل هذه المشاكل والأزمات فقط وتامين احتياجاته منها، ومع كل هذا وبعد إجراء التصويت لا يسعنا إلا ان نقول بان على الحكومة القادمة مهاماً عسيرة وتركة ثقيلة وينبغي عليها العمل وبذل أقصى الجهود من اجل معالجة كل الهموم التي يعاني منها المواطن من جراء هذا التراكم الذي استمر عقوداً طويلة من الزمن، كما يجب على السلطات المسؤولة إيجاد مخرج قانوني وشرعي للفئات التي قاطعت الانتخابات وامتنعت عن المشاركة فيها وبطريقة ترضي جميع الأطراف.

(الطالبة خولة محمود) كلية الآداب قالت:

- أتمنى ان تحقق الحكومة القادمة أحلام مواطنيها العراقيين بحياة سعيدة أسوة ببقية شعوب العالم المتحضرة والمتقدمة والتي لا تقل شأناً عنها، واذكر منها بالذات ضمان حقوق الشرائح والفئات الاجتماعية التي عانت كثيراً من الاضطهاد والتمييز والنظرة الاستعلائية في السابق، ويجب ان تعمل الإصلاحات المنشودة من اجل الرفع من شأن البلاد وبجميع المفاصل وأن لا تقتصر على جانب واحد فقط، ففي قطاع التعليم نطمح نحو تطوير العملية التدريسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بالعالم الخارجي كالانترنت والحاسوب الحديث التي حرمنا منها طويلاً، هذا إلى جانب تنفيذ خطوات ومشاريع أخرى قيد الدراسة وتهدف إلى النهوض بالتعليم في العراق ..

وشاركت في الحديث زميلتها (حربية عبد الله) بقولها:

- من الضروري جداً ضمان حقوق المرأة العراقية في عهد السلطة الجديدة التي نطالبها بتشريعات وقوانين حديثة تعوض المرأة عما لحق بها من ظلم وغبن وتهميش في السابق لكي تأخذ دورها الريادي في بناء المجتمع إلى جانب أخيها الرجل وليس وراءه، ولتساهم مساهمة فاعلة في تنشئة وبناء جيل جديد مسلح بالثقافة والوعي وحب الوطن، كما نتطلع الى أن تحتل المرأة مراكز إدارية ووظيفية متقدمة وحتى مناصب سياسية ولاسيما أن نسبة تمثيلها جيدة في الجمعية الوطنية القادمة، وأنها أثبتت جدارتها في ولوج مختلف المجالات والاختصاصات.